

والجنيبة الملاصقة لها الكائنين بمحلة غفرة من قسبة بعلبك والمالوي الحدود بموجب سندات الطابور الى عزيز وسليم جبرائيل قرعه من القسبة المذكورة لقاء مبلغ ٨٠٨٥ قرشاً صافاً اميرياً واستغقت مدة الرهن ولم يسددا المبلغ وباتوا ذلك توفي اللبونان والمحصرا رثما بلولا وها وبزوجة احدهما السيد علي الثانية فصار ائزارم جيما وتلقوا ما عدا احدهم محمد بن علي فارس الذي شرح عنه انه غالب وغير معلوم محل اقامته صار اعلان الكيفية لمدة واحد وثلاثين يوماً حتى اذا انقضت المدة لم يخرج تسديد الدين يطرح المهرود بالمواد الملقى ويبيع ويسدد به المبلغ مع فائضه والرسومات وعليه صار الاعلان في ٢١ حزيران سنة ١٩٢٠

بيع اراضي في السلط

وضعت في مبدات المزايدة العلنية الارض السليخة الواقعة في عشيرة الصالح (السلط) المملوكة الحدود الجارية بتصرف شوان التفرامن عشيرة الصالح المرفوعة منه بالوفاء والوكالة السورية الى عياد الله الجدل السار من اهالي السلط المرفوعة بموجب سند رهن مؤرخ في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٣٢٨ رقم ٣ بناء عليه بسد مبرور خمسة واربعين يوماً من تاريخه تجري احوالها ويقبل الضم خمسة بلثة مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تجري احوالها القطعية فمن كان له رغبة في الارض المذكورة عليه ان يراجع دائرة الطابور بالسلط والذلال محمد الاذذالي ولا جله فحدد هذا الاعلان في ٧ تموز سنة ١٩٢٠

بيع دار في الصالحية  
اعلان رابع

ان كامل الدار الواقعة في محلة الصالحية (السكة) المملوكة الحدود الجارية بملك نظيرة بنت محمد شاهين والمباة منها ببعاً بالفداء الى فاطمة بنت مصطفى القلمه جي ورقية بنت عبدالمهدي بموجب سند مدانية وكانت الدار المذكورة قد طرحت في مبدات المزايدة العلنية واستقرت على طالبها الاخير محمد بن سعيد بن بوسلان الصباغ بمبلغ اربعة آلاف وخمسة قرش عملة مصريه وقد جرت الاحالة الموقية على طالبها المذكور بالبدل الزبور وحيث يقبل الضم خمسة بلثة مدة خمسة عشر يوماً فمن كان له رغبة بشرائها فعليه ان يراجع دائرة الطابور والذلال علي غازي بطرف المدة المذكورة اعتباراً من تاريخه وعليه حرر هذا الاعلان

في ١٤ تموز سنة ١٩٢٠

\*\*\*

بيع حصة ارض  
في غياغب

وضع في المزايدة العلنية خمس ريع من سبع ريع من مئة وخمسة عشر ريعاً من كامل اراضي قرية غياغب التابعة لقضاء السجدة بوجه الاتفاقيات الجارية بتصرف احمد وعبد محمد ومحمد ومحمود واحد اولاد كرم وسند الله بن عبدالكريم الكومان من اهالي قرية غياغب ومن تمة الدولة لاهلية والفرقة وفاء بالوكالة السورية لحساب السيد امين والسيد توفيق العمري على مبلغ قدره اربعمائة

الف قرش صاغ ومن بعد الاعلان الاول والثاني اذيع هذا الاعلان الثالث لمداسبع من تاريخه في المعاملات المتفضية وحسب الاصول عرضت الآن في المزايدة العلنية هذه المدة بفرغ لمن يكون عليه المزايدة الاخير فمن كان له رغبة بالاراضي المذكورة عليه ان يراجع فلم طابور قضاء السجدة في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠

\*\*\*

ابداع حصة غائب  
في صندوق مال

ان عمر افندي بن محمد افندي الجعفري من اهالي دمشق كان اقراض مبلغاً قدره اربعة ومائتان ليرة عثمانية ذهباً الي يحيى بن احمد عفا من اهالي قرية التل لمدة ثلاث سنوات بموجب سندي المدانية المؤرخين بتاريخ الرقم ولفاء هذا المبلغ كان به يماً بالفداء والوكالة السورية جميع الدكان والطاحون الكائنين بقرية التل التابعة لقضاء دوما وبما ان الدائن للمو الي تول والمحصرا رثه في ولده حدي افندي ولي زوجته هدية بنت السيد مصطفى القلمه السمان وفي اولاده منها وهم لطيفة الباقية وعبد الجليل ورضي وعبد الفتاح ونفيسة وفاطمة القاصرين فقط وقد فهم ان حدي المذكور غائب عن دمشق واعمالها غير معلوم محل وجوده لذا قسمل ما اصابه من الدين ال صندوق المال فلكي يكون ذلك معلوماً صار اعلان الكيفية

طبعت بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٤١ (العدد الثاني)  
كل ما يتعلق بقرى الجريدة يراجع بشأنه  
تدبير سياسة الجريدة

يراجع من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتحكيم  
والرؤسما الرسمية خمسون قرشاً سوريا بصورة  
ملطوعة وورشات عن كل سطر من الاعلانات  
الاحلية والتجارية



تاريخ نشأتها  
سنة ١٣٣٧ هجرية  
١٩١٩ ميلادية  
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة  
و٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية ومائة قرش خارجها  
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة  
قرش سوريا

دشن : الاثنين ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٣٨

نصدر مرتين في الاسبوع

و ١٩ تموز سنة ١٩٢٠

جلسات المؤتمر السوري

جلسة الثلاثاء في ١٣ تموز سنة ١٩٢٠

٨. تليت المادة السابعة فدارت المناقشة حولها ثم وردت جملة اقتراحات وفي اثناء ذلك مضت الوزارة فتأجل البت في المادة المذكورة

ثم اعلت وزير الحربية المنبر وابان بياناً من الحكومة باسم الوزارة هنا نصه :

نرى من الواجب ان نعرض عليكم خلاصة الاحوال الحاضرة في هذه الدقيقة الحربية : تعلمون ان خطة الوزارة تلك الخطة التي كانت تزل اساس حركتنا وتذكرون اننا في بيان هذه الخطة التي نالت الاستحسان في مؤتمر الموقر « اننا نحافظ على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء ، ولا سيما دولتي فرنسا وانكلترا » وتعلمون ايضاً اننا حافظنا على هذه الخطة ، ساعين لتحقيقها وتحقيق آمال الامة التي اطلت للعالم على اسانكم انتم موكلياً في هذا المؤتمر الموقر

بنات المفاوضات وسارت على طريق حسن ، وتلقينا ما نلونه من قرارات مؤتمريه سان ريو القائل بالاعتراف بسوريا دولة

مستقلة ، ومن التلقيات الغير الرسمية من حليفنا بريطانيا العظمى التي تشير الى الاعتراف بجملة ملكتنا المظم ملكاً على سوريا ، علاوة على تأييد الاستقلال المذكور . وقد عزمت في المدة الاخيرة على ارسال وفد الى اوربا لا تمام المفاوضات وحل المسألة السورية حللاً نهائياً يحقق آمال الامة وسعادتها ، ولتبرهن للعالم وللدول كلها اننا لسنا معادين لاحد ولا مماكين لقرارات مؤتمر السلم مادام هذا المؤتمر يضمن استقلالنا وشرفنا . وقد عزم جلالة الملك على السفر بالذات حياً بانها المفاوضات بسرعة مستفيداً من شخصية جلالة وتأثيرها في اوربا ، وكنا مطمئنين آملين باننا سوف نأخذ البشائر قريباً بتطمين آمالنا التي هي آمال الامة منا وبيننا كنا متأثرين على خطتنا العملية آملين خيراً من سفر الوفد تحت رئاسة جلالة الملك اذ حصل ما لم يكن بالحسبان ، وحدثت الحالة الحاضرة الخطرة التي نريد ان نبينها لكم وهي :

ان الجنرال غورز اراد - وهو مستفيد من تحشيداته العسكرية - ان يبرغل او يمنع سفر جلالة الملك لاسباب لا نعلمها ، وقد اظهر لوفدا بعض الشروط التي قال له انه يريد ان

يطالبها ، منا ولكننا لم نعلمها ، وعلى نصم الرسمي ولا يمكننا ان نطرح الى هذه الشروط بصورة رسمية او ننفذ بانها صحيحة او نناقش اياها مالم نلقها مكتوبة من يد رسمية اياها السادة : اذا نظرنا الى بعض هذه الشروط نراها ليست بخلفة فقط لمطالب الامة ورغائبها وعزمها القطعي على محافظة استقلالها ، بل تخالف بالوقت نفسه روح القرارات التي اتخذت بين الدول في مؤتمر سان ريو ، وتغرق حرمة هذه القرارات التي وقعت عليها حكومة فرنسا ايضاً ، اذ ان هذه الشروط - اذا كانت صحيحة - تخل في اساس استقلالنا والسيادة التي اعترفت بها الدول في مؤتمر سان ريو ، وقد حشد الجنرال جيوشاً على حدود المنطقة الشرقية من الشمال والغرب ، وربما كانت غايته من ذلك تمزيق الشروط المذكورة التي نكرر بانها لم يلقها اياها بصورة رسمية حتى هذه الساعة ، وارسل جنوداً لتعزيز القوة الفرنسية في ربات وصرح حاكم زحلة الافرنسي العسكري قائلاً الخطة التي في رباتي اننا نختل بابق احتلالا عسكرياً ، واعاد الجنرال القوة الفرنسية التي كانت احتلت المنطقة في العام الماضي

هكذا منه الاصل



وقد تلقينا البارحة من الكولونيل كوس  
عن لسان الجنرال غورو ان احتلال ريف  
والعاقبة هو مقابل تمزيق فرنسا في مجمل غير  
وهي نقطة عسكرية وضعت لتأمين الان  
الداخل في ذلك الجار فقط وذلك من  
ابتداء الاحتلال، وتمزيقه من قبلنا اخيراً  
ليس الا تدبيراً اضطررنا ان نتخذه بعد ان  
رأينا تحركات الجنرال على حدود منطقة  
حكومتنا بعد ان اجمعت على مناهة  
الجنرال غورو التي لا تتطابق مع الحلف،  
وطلبت احواله النفسية الى التحكيم الدولي،  
تعلن الى الامة والى العالم اجمع من على هذا  
المثير ما يأتي:

١ نحن لانريد السلام والمحافظة على  
استقلالنا وشرافتنا التي لا نقبل ان تشويه  
شأننا

٢ نحن نؤمن ان كل عمة نوصم بها  
ويراد بها الاتهام باننا نريد ان نخلط  
مع حليفتنا وحلفائنا

٣ نحن لانرفض الدارضاة، ومستعدون  
ان ندخل بها، وهان الرغد تحت رئاسة  
جلالة الملك مستعد لانهاض مواهبنا وفتح  
تقبل كل حل لا يسيء باحتلالنا وشره او يكون  
مبنياً على اساس الحق بالاستقلال

٤ اننا مستعدون على الاستعداد  
ومعهمون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا  
وحقوقنا بكل ما اعطانا الله من قوة

فهذا هو الموقف الحاضر بيننا والسادة  
سلطان الحضرة، والله اعلم ولا نريد  
حداً والدافع عن كياننا

جلسة الاربعاء في ١٢ تموز سنة ١٩٢٠  
١ تليت خلاصة القبط السابق فاعترض  
على عدم دمج بيان الوزارة برسمه، وللجنة  
التصويت تقرير خرج كل البيان

٢ تلي تقرير مقدم من السيد يوسف  
البيبي بشأن اعلان الادارة الفرنسية التي  
اعتبرت ماخا بعد قرار المؤتمر المذكور،  
فقرر ان كتابته للمؤتمر بهذا الشأن

٣ تلي اقتراح من الشيخ سعيد مراد  
ويطلبه تأليف لجنة الامور الخارجية فقرر  
عدم البحث بذلك الآن

٤ اعيد البحث في المادة السابعة وتليت  
الاقتراحات وبعد المناقشة الطويلة قبلت  
المادة على حالها وهي:

« الملك يحترم وغير مسؤول »  
تعللت الجلسة عشر دقائق

٥ فتحت الجلسة وعادت المناقشة بالمادة  
الزائدة

٦ تلي بلاغ من رئيس الوزارة خلاصته  
طلب اعطاء كتي أعضاء المؤتمر واقعة ان  
الأكثورية تطلان الجلسة

جلسة الخميس في ١٥ تموز سنة ١٩٢٠  
١ تليت خلاصة القبط السابق فقبلت

٢ تقدم اقتراح من السيد يوسف البيبي  
ويطلب ضم مادة دعاء بحق نائب الملك  
وبعد المناقشة عاد فمحب اقتراحه

٣ تقدم اقتراح من السيد عثمان سلطان  
ورفاقه يطالبون عدم البحث في القانون  
الاساسي والكتابة للوزارة لتسرع بالحضور  
وبان الحالة الحاضرة

٤ اقترح السيد رياض الصلح في انهاء  
المناقشة ان يقرر المجلس قبول لائحة القانون  
الاساسي باقراءة الاولى وتقديمه للجنة  
للقانون بالتصديق من جلالة الملك وبغير  
اجابته

٥ وضع بالبحث اقتراح من السيد فارس  
الزعيبي ان يكتب للوزارة بطلب بيانها عن  
اللائحة الحاضرة فقط ومارقوت عمله مع صرف  
النظر عن الاستيضاح الآن وقبل الاقتراح  
وقررت الكتابة بذلك

٦ تلي اقتراح بتأجيل البحث في  
اقتراح السيد رياض الصلح بقبول القانون  
الاساسي الى ما بعد حضور الوزارة ومعرفة  
الموقف الحاضر وقبل الاقتراح ثم عطلت الجلسة

٧ اعيدت الجلسة وبالحق الرئيس المينة  
ان الوزارة تطلب تأخير اعطاء بيانها لصالح  
الاخذ القبل لتتمكن من بيان الحالة الحاضرة  
تماماً وقبل طلبها وقرر اعطاء الفرصة لصباح  
الاحد

٨ تلي اقتراح من السيد عثمان سلطان  
وخمة واربعين عضواً خلاصته المحافظة  
على القرار التاريخي وبقاء المؤتمر قبل  
الاقتراح بالاتفاق التام وهذا نصه:

بما ان مؤتمراً هذا وهو يمثل الامة  
السورية ويتكلم بلسانها كان قرر في جلسة  
يوم الاحد ٧ آذار سنة ١٩٢٠ ان يتي  
منه الى ان يجتمع المجلس النيابي، وبان  
البلاد دخلت اليوم في طور جديد يستحق  
زيادة التضامن والتكاتف وجمع الكلمة حول  
قاية الوطن المشتركة وهي الاستقلال التام

والدفاع عن شرف الامة وحق حياتنا  
وكان الموقف الحاضر يستلزم اهتمام الامة  
بأسرها فتقرر اعطاء القرار الآتي وبإبلاغه  
للمؤتمر ونشره على الامة:

« ان المؤتمر السوري يمثل الامة  
السورية في مناطقها الثلاث يعتبر قراره  
التاريخي يوازي الاساسية الثلاث التي هي  
اولاً الاستقلال التام والوحدة ورفض  
البعرة الصهيونية ثانياً ملكية جلالة  
الملك فيصل على الاساس النيابي الدستوري  
ثالثاً بناء المؤتمر منقداً براقب اعمال  
الحكومة المسؤولة امامه الى ان يجتمع مجلس  
الدواب بموجب القانون الاساسي قراراً واحداً  
لا يقبل التفرقة وان نقض جزء منه يعتبره  
المؤتمر نقضاً للقرار بحد ذاته » وان المؤتمر  
السوري لا يتعرف باسم الامة السورية -  
بأي معاهدة او اتفاقية او بروتوكول يعاق  
بعض البلاد مالم يصادق عليها هذا المؤتمر »

\*\*\*

جلسة السبت في ١٧ تموز ١٩٢٠  
١ تليت خلاصة القبط السابق فاعترض  
البعض على عدم نشر القرار بحد ذاته وبعد  
المناقشة قرر نشر القرار المذكور كنشرات  
على الامة مع تصحيح ما كتبه الجرائد وعهد  
الى ديوان الرئاسة باجراء تحقيق عن اسباب  
القص الذي ظهر في القرار المقترح في  
بعض الجرائد

٢ تليت مذكرة واردة من رئيس  
الامة مؤرخة في ١٦ تموز سنة ١٩٢٠ تنيد  
ان جلالة الملك العظيم يود حضور كافة

اعضاء المؤتمر غداً الساعة الخامسة زوالية  
الى القصر الملكي

٣ تليت مذكرة واردة من رئاسة  
الوزراء تنيد طلب كتي أعضاء المؤتمر  
فتقرر طلب الاسباب الموجبة لان أعضاء  
المؤتمر متخذون لأمور ظنون

٤ لم تقبل المذكرة باقتراح السيد  
عبد الكريم الحبر زيادة مادة قانونية تبين  
حقوق نائب الملك

٥ تليت المادة الثامنة وتليت ثلاثة  
اقتراحات بشأن فترة العفو وجرت المناقشة  
بها وبالنظر لفقدان الاكثورية تعطلت الجلسة

\*\*\*

بلاغ عام  
اتقانون الوقت

في ١٦ ايلول سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٠ غيوس سنة ١٣٤٠  
١ من كان عنده واحدة او اكثر من  
الوسائط القليلة التي تسلمح للاستعمال وهي  
المذكورة في المادة ٣٤ من قانون تشارك  
الوسائط القليلة العسكرية) ثم اخفاها او  
سلها الى من استغنتت وساطته القليلة قانوناً  
او لاضر واحتال بذلك لخلاصها حكم عليه  
بالحبس من شهرين الى سنة او ابدان غرامة  
تقدية من ١٥ ديناراً الى ١٠٠ ديناراً وعلى كل  
خال فان وسائطه القليلة تصادر كلها

٢ من كان شريكاً في هذا الجرم يعاقب  
بمقتضى الفقرة السابقة ايضاً

٣ احكام المادة الثانية والمجلسين من  
قانون تشارك الوسائط القليلة التي تخالف  
المادة السابقة مفسوخة

قرارات محكمة التمييز  
قرار شرعي - رقم ٨

فري الاعلام الشرعي الصادر من  
المحكمة الشرعية بقضاء الباب المؤرخ في ١٥  
ذي الحجة سنة ١٣٤٧ المرفوع لمحكمة التمييز  
العربية بكتاب من قاضي القضاء المذكور  
ليدقق بميزاً بناء على استدعاء المحكوم عليها  
فيه المبلغ اليها في ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٨  
وفي ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩١١ فاذا هو  
يتضمن ان زنوب بنت الحاج مصطفى بن  
حسن الكرم من سكان محلة القليلة بقصبة  
(الباب) ادعت على وكيل عبد القادر ابن  
اخيه الحاج احمد ابن الحاج مصطفى بن حسن  
الكرم من سكان محلة المذكورة انه كان قد  
ادعى بالوكالة عن موكله ابن اخيه المذكور  
عليها وعلى اخيه اخيراً وعيوش ان اباهن  
كان قد وقف من مدة تزيد على اربعين سنة  
ما كان يملكه تقاعتي ارض محسودتين في محلة  
نفسه ثم على ابنه احمد ثم على اولاده المذكور  
وشروط في قضاة وتولية شروطاً ذكرتها وحكم  
بذلك له غياباً وبالحق الاعلام المتضمن ذلك  
اليها فاعترضت عليه في المدة القانونية بانه  
يظهر من التأمل في حدود القبطتين المذكورتين  
انهما ابوينان ولا يصح رفعها وبانها كانتا  
بيد اخيه احمد والد موكل المدعي عليه  
يؤجرهما ويعطي كلا من الورثة حصته من  
الاجرة الى ان توفي ثم بعد وفاته وضعت  
كل واحدة منهم بدعاً على حصتها منها  
وتصرفت بها بموجب سند ظاهري مؤرخ في ٢٢  
حزيران سنة ١٣٤٢ وان تأخير الشهود هذه



المدعى ادعى ان هذه القطعة من ارضه كانت بيد عبد القادر موكل المتعاض عليه ومنذ سنة وضعت للمتعاض يدعا عليه امدة شهرين فقط وبعد تزكيتها سراً وعلناً على الاصول حكم الحاكم بان واضع اليد موكل المتعاض عليه وصرح وكيل المتعاض عليه بان تولية موكله بحكم شرط الواقف وان لم يكن بيده ما يشعر بها فنصب الحاكم متولياً عليه واخذ له بالدعوى وكلف الحاكم وكيل المتعاض اثبات كون تصرف اخيه والد الموكل المتعاض عليه بالارث لا بالتولية وانه كان يعطين حصص من الاجرة كل سنة وصرحت المتعاضة بالعجز عن ذلك فنعما الحاكم من دعواها لاعتناقها بصرف اخيها ويجوزها عن اثبات كونه بالارث ولان الحكم ممنوع من ممانع دعوى تركت مدة تزيد على خمس عشرة سنة وقرئت الاثنية التمييزية المربوطة بالاستدعاء السابق الذكر المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٩ والمقدم فيه تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ضمن المدة القانونية وهي عبارة عن طلب بقض هذا الحكم لان وقف الاراضي لا يجوز ان لا تملك واذن من السلطان كما في المادة (٤) و (١٢١) من قانون الاراضي ولانه لا تسمع الدعوى والحكم بوقفية ارض مملوكة بموجب اوراق طابور مصر في قيد الطابور بانها اميرية ولان الحكم كان لمعجزها عن اثبات مالها لاكتاف لاثباته ثل ثبوت الواقف ولولا ذلك لما جاز رؤية الدعوى في الحاكم الشرعية

وكيل المتعاض شاهدين شهدا بان القطعة من ارضه كانت بيد عبد القادر موكل المتعاض عليه ومنذ سنة وضعت للمتعاض يدعا عليه امدة شهرين فقط وبعد تزكيتها سراً وعلناً على الاصول حكم الحاكم بان واضع اليد موكل المتعاض عليه وصرح وكيل المتعاض عليه بان تولية موكله بحكم شرط الواقف وان لم يكن بيده ما يشعر بها فنصب الحاكم متولياً عليه واخذ له بالدعوى وكلف الحاكم وكيل المتعاض اثبات كون تصرف اخيه والد الموكل المتعاض عليه بالارث لا بالتولية وانه كان يعطين حصص من الاجرة كل سنة وصرحت المتعاضة بالعجز عن ذلك فنعما الحاكم من دعواها لاعتناقها بصرف اخيها ويجوزها عن اثبات كونه بالارث ولان الحكم ممنوع من ممانع دعوى تركت مدة تزيد على خمس عشرة سنة وقرئت الاثنية التمييزية المربوطة بالاستدعاء السابق الذكر المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٩ والمقدم فيه تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ضمن المدة القانونية وهي عبارة عن طلب بقض هذا الحكم لان وقف الاراضي لا يجوز ان لا تملك واذن من السلطان كما في المادة (٤) و (١٢١) من قانون الاراضي ولانه لا تسمع الدعوى والحكم بوقفية ارض مملوكة بموجب اوراق طابور مصر في قيد الطابور بانها اميرية ولان الحكم كان لمعجزها عن اثبات مالها لاكتاف لاثباته ثل ثبوت الواقف ولولا ذلك لما جاز رؤية الدعوى في الحاكم الشرعية

جرجس الطابل ادعى على محمد بن علوشة عبد الحيد بانه سرق له ثمنه من ثيابها خمسة وعشرين قرشاً وقد وضع عليه زوج حلق عند خالد طيفور مختار النيك على ان يبيد له الثمن المذكور ولم يعدها له وطلب مجازاته وتضمنه الثمن. وبعد انكار المدعى عليه ذلك سعى المدعي شاهدين رجلاً وامراً لاثبات دعواه وان احدهما سليمان بن دياب نوح شهد بكون المدعى عليه رهن عند خالد طيفور المختار زوج حلق على ان يرجع لثمنه اسن الى المدعي والمرأة مريم بنت محمد المصري قالت لاعم لها بهذا الشأن فقررت المحكمة صرف النظر عن مجازاة المدعى عليه بداعي ان الجرم وقع قبل الاستقلال العربي والزامه باعادة الثمن المذكور او ثمنها البالغ خمسة وعشرين قرشاً للمدعي واستدعاء التمييز يتضمن ان الشاهد سليمان هو اجبر الذي وطلب التقض

ولدى المذاكرة بالايجاب وجد ان المحكمة قررت صرف النظر عن المجازاة دون ان تحقق تاريخ وقوع الجرم ليعلم ان كان قبل الاستقلال العربي ليشمله العفو ام بعده ولم يحصل نصاب الشهادة ولا قام برهان على اخذ المدعي عليه ثمنه السمن ولا وزنها ولا قيمتها القائمة يوم الاخذ ولم يستعرض المختار خاد طيفور غازي الذي قيل ان المدعي عليه رهن زوج الحلق عن مدعى ان يعيد لثمنه السمن ويسأل عن معلوماته بذلك فلما واستناداً على المادة ٤٤ من قانون حكم الصلح تقرر اتفاق الرأي في ٢٥ جادى

الثانية سنة ١٣٣٧ وفي ٢٧ آذار سنة ١٩١٩ تقض الحكم المذكور واعادة الاوراق المتعلقة كافة لها بالاجراء الايجاب وايضا التليغات للطرفين وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور وخرج التقض البالغ ستة قروش يعود على من يظهر في نتيجة الدعوى غير محق

**قانون الاعفاء**  
من رسم الانتقال على الاموال الغير الموقولة اصدر ارادتي بوضع هذا القانون موضع الاجراء بشرط عرضه على مجلس النواب حين التثامه " فيص " في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٣٨

١ تمديد مدة اعفاء اصحاب حق الانتقال على الاموال غير الموقولة الى آخر شهر تموز سنة ١٩٢١

٢ يعمل باحكام هذا القانون من تاريخ نشره

٣ وزير المالية مأمور بانقاذ هذا القانون في ٢٢ شوال سنة ١٣٣٨

في ٨ تموز سنة ١٩٢٠ رئيس مجلس الشورى  
علاء الدين هاشم الاتامي  
وزير نظارحة  
عبد الرحمن شهنيد  
وزير الحربية ووكيل وزير الداخلية  
يوسف العظمة  
وزير المالية  
محمد جلال فارس الحوري

وزير المعارف  
ساطع المصري  
وزير التجارة والزراعة والذاتعة  
يوسف الحكيم  
الامراض المستولية  
في المنطقة الشريفة

جاءنا من مديرية الصحة العامة جدول الامراض المستولية في المنطقة الشرقية عن الاسبوع الاخير وقد تبين منه انه حدث في دمشق من ١٠ تموز الى ١٧ منه اصابة واحدة ووفاة واحدة بمرض التهاب الدماغ النوي . وحدث فيها بالتاريخ نفسه اصابة واحدة ووفاة واحدة بمرض الحصبة وحدث في حلب يوم ١٤ منه اصابة واحدة بمرض التهاب الدماغ النوي

((قرارات امهال))  
من محكمة استئناف جوار سوريا قد انتهت ان الهيئة النهائية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ كانون الاول ١٩١١ بوقاى الزمنية بجنابة تليح وقتل روان المذكور كان ولم يزل لا قد منح من راتب رئاسة محكمة استئناف جوار سوريا بدمشق . ايام ايضا اعتباراً من هذا التاريخ على تعليم القانون ويحصر جالها اذا لم يقصر بنظر المدة المذكورة لتدقيق المادة ٣٢١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بحيز غير مطيع للقانون ليسقط من الحقوق المدنية ويجرى بحكمه غياباً وتحويل امواله بانها لا يجوز له اقامة دعوى مائل بانه لا يدرى عليه وكل من علم بحمل قاتله يجبر ان يغير عنه وعلى جميع مأموري شاططة المدنية القبض عليه وتسليمه وبنافذ ذلك حور هذا القرار في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠

ان الهيئة النهائية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ٢٢ ايار سنة ١٩٢٠ وزم ١١٦



